آثار النمو الحضري في المدينة الجزائرية

Urban growth impacts on the Algerian city

أحمد بوصباط[1]*، ياسمينة بغريش[2]،
[1]جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)، a.boussebat@yahoo.fr
[2]جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)، yasmina.beghriche@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/26 تاريخ القبول: 2020/05/28 تاريخ النشر: 2021/07/15

ملخص:

إن ظاهرة النمو الحضري كانت ظاهرة بارزة خلال تاريخ الجزائر الحديث، من تاريخ الاحتلال إلى يومنا هذا مرورا بالفترات الزمنية البارزة التي عرفتها، وخاصة في النصف الأخير من القرن الماضي. وفي هذه الورقة البحثية سنركز على ظاهرة التحضر كأحد أبرز مظاهر التغير الاجتماعي في الجزائر، وهذا من خلال تسليط الضوء على مراحل وعوامل النمو الحضري في الجزائر، وكذا رصد وكشف مختلف آثارهالاجتماعية والتحديات المستقبلية التي تواجه المدينة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: النمو الحضري، الهجرة الريفية، التفكك الأسري، الأحياء الفوضوية.

Abstract:

The phenomenon of urban growth was remarkable in the history of Algeria from colonialism to the present day through the different periods that marks its history especially the last fifty years of the last century. Our study focuses on the phenomenon of urban growth being the most striking aspect of social change in Algeria by highlighting the factors and stages of urban growth in Algeria as well as the detection of different, effects and challenges of the Algerian city.

Keywords: Urban growth, Rural migration, Family disintegration, Anarchist neighborhoods.

* المؤلف المرسل.

1- مقدمة:

تعد ظاهرة النمو الحضري من أهم الظواهر الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري، وهي ظاهرة عامة وعالمية، وهذا نتيجة عوامل عديدة ومتنوعة كعامل الزيادة الطبيعية والعامل الاقتصادي وأخيرا عامل الهجرة الريفية. والنمو الحضري لا يقدم دليلا كافيا على التحول النوعي في الحياة، بقدر ما يقدم دليلا على التخلف المتمثل في توسع المناطق المتخلفة والأحياء الفوضوية في المدن، إضافة إلى الصعوبات التي يواجهها النازحون في التكيف مع الحياة الحضرية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، وهذا ما يفسر المشكلات العديدة التي تعاني منها المدن الجزائرية. انطلاقا من هذا سنحاول في هذه الورقة البحثية، تسليط الضوء على عوامل وخصائص النمو الحضري في المدينة الجزائرية، وكذا رصد وكشف مختلف المشكلات والآثار الناجمة عنه والتحديات المستقبلية للمدينة الجزائرية.

2- لمحة تاريخية عن النمو الحضري في الجزائر:

لقد ارتبط النمو الحضري والتحضر في الجزائر بفترات تاريخية شكلت محطاته الرئيسية، انعكست على البناء الاجتماعي والأيكولوجي للمدن الجزائرية الحديثة، ولذلك يعتبر المدخل التاريخي للتحضر في الجزائر مدخلا ضروريا لفهم المدن الجزائرية وفهم مشكلاتها، حيث يصعب فهم الظواهر الحضرية مهما كانت طبيعتها، اجتماعية أو اقتصادية أو عمرانية أو سياسية، بعيدا عن المدخل التاريخي للتحضر والنمو الحضري (**بومخلوف، 2001، ص 119**).وقد مرت المدن الجزائرية بالعديد من المراحل يمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات هي:

1.2- فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي: عرفت ظاهرة النمو الحضري في العهد الروماني دفعا جديدا، ولقد عمد الرومان عند وصولهم للجزائر تقسيما لأربع ولايات، حيث مثلت في بداية الغزو الروماني مجالا للهيمنة السياسية والإدارية، ومركزا تجاريا لتتحول فيما بعد للوظيفة الدفاعية مع أفول الوجود الروماني في هذه المنطقة لتنهار الشبكة العمرانية الرومانية، إلا أن آثار هذه المدن لازالت قائمة وتحمل الخصائص العمرانية والحضرية التي تعكس الهندسة المعمارية الرومانية، وتنتشر بقايا المدن الرومانية في الجزائر على الهضاب العليا وقدرت الكثافة السكانية آنذاك في هذه المدن ما بين 5000 و 20000 نسمة في المدينة الواحدة (**التيجاني، 2000، ص ص: 10-11**). وقد تزايد عدد المدن ذات النشأة العربية الإسلامية مع تعاقب الدويلات الإسلامية التي حكمت الجزائر، وقد ساهم في تشييد هذه المدن كل من الرستميين، الحماديين والموحدين ...إلخ، وقد عرفت المدن الجزائرية في هذه الفترة هدوء نسبي ساعد على نموها، كانت آثارها تتمثل في بعض المدن الإسلامية المتشابهة الملامح في مناطق عديدة من الوطن (**وناسي، 2016، ص 205**).

2.2-فترة الاحتلال الفرنسي من 1830 إلى 1962: عرف المجال الجزائري في هذه المرحلة تكريسا لنمط عمراني يقوم على ثقافة دخيلة على المجتمع الجزائري، والذي تبنى الإسلام كمنهج ونظام اجتماعي وثقافي ولفترة طويلة. ففي هذه الفترة لم تعرف الجزائر ظاهرة التحضر، بل بالعكس عرفت ظاهرة التريف، وهو تراجع العمران الحضري لصالح العمران الريفي والبدوي بسبب الاحتلال، الذي شجع ظاهرة التريف وعملت على إرجاع السكان إلى الوراء عن طريق تشريدهم وتجريدهم من ممتلكاتهم وحقوقهم. لذلك فمن السمات الأساسية لعمران الجزائر في هذه الفترة أنه عمران ريفي، حيث تكيف السكان مع الأوضاع التي أملتها ظروف الاحتلال، فتكون

ما يمكن تسميته: "عمران المقاومة" التي لم تتوقف منذ الأيام الأولى للاحتلال إلى يوم الاستقلال، بأشكال وبأدوات مختلفة ومتعددة، فكانت الأرياف بجبالها وبواديها الحصن المنيع للمقاومة الشعبية من حيث إمدادها بالرجال والغذاء، إذ يمكن القول أن هذه الفترة عرفت عدة أنماط من المقاومة: مقاومة جهادية مسلحة، ومقاومة ثقافية، ومقاومة اقتصادية، ومقاومة عمرانية التي انعكست جميعها على طبيعة العمران وعلى التحضر(**بومخلوف، 2001، ص 122**). ففي بداية الاحتلال الفرنسي شهدت المدن هجرة عكسية واسعة من المدن نحو الأرياف، وكذلك نحو الخارج إلى دول الجوار وإلى بلدان عربية أخرى، هروبا من بطش الاستعمار وبحثا عن الأمن والاستقرار، وقد أدت هذه الهجرة إلى تقلص عدد سكان المدن. إن السياسة التي اتبعها الاحتلال الفرنسي أرغم السكان بالعودة إلى المدن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن السكان الذين كانوا يقيمون بالمراكز الحضرية، أو الذين نزحوا إليها فيما بعد تحت ظروف مختلفة، فقد كانوا يعيشون على هامش الحياة الحضرية، إضافة إلى ما حدث من تحضر بسبب الهجرة الريفية كان مستقره في أطراف المدن والمناطق المتخلفة (**عباس، 2017، ص 16**). وقد اختفت في هذه الفترة ظاهرة الحضرية لأغلبية الجزائريين لصالح الظاهرة الريفية وعرفت هذه الفترة ثلاث فترات بارزة بخصوص النمو الحضري هي:

- ✓ الفترة الأولى (من يوم الاحتلال إلى مطلع القرن العشرين): وتميزت بسياسة التشريد والطرد ونزع الملكيات والهجرة نحو الأرياف والبداوة ونحو جهات أخرى.
- ✓ الفترة الثانية (من مطلع القرن الماضي إلى يوم اندلاع الثورة التحريرية): وتميزت ببداية النزوح نحو المدن وبداية ظهور بيوت الصفيح فيها، بسبب تغير الذهنيات واستراتيجيات وأساليب المقاومة، بالإضافة إلى بروز حتميات جديدة إلى الوجود تتمثل في الحاجة إلى العمل (**بومخلوف، 2001، ص 125**).
- ✓ الفترة الثالثة (فترة الثورة التحريرية):وفيها ارتبط التحضر الذي عرفته الجزائر بالحركة الجغرافية القوية من الأرياف نحو المدن بسبب عنف الحرب، والسياسة التي مارستها قوات الاحتلال، والمتمثلة في محاولة إفراغ الريف من سكانه من أجل عزل الثورة عن القاعدة الشعبية، فعمدت قوات الاحتلال إلى ترحيل سكان الأرياف والإعلان عن بعضها مناطق محرمة، وإقامة المحتشدات وهدم القرى والضغط على سكانها وإجبارهم على مغادرتها بأنفسهم (**بومخلوف، 2001، ص 126**).

3.2– فترة الاستقلال: ورثت الجزائر بعد انتهاء حقبة الاحتلال الفرنسي الطويلة فيها، والتي تركت آثارا واضحة على المجال العمراني قياسا بالمراحل السابقة، حيث كان لها الأثر في تكثيف الهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية، لما تتوفر عليه من هياكل صحية واجتماعية وحضرية تاركين قراهم ومداشرهم التي تعرضت للتخريب والتهديم (**وناسي، 2016، ص 207**). وقد عرفت المدن الجزائرية موجات متتالية من الحركات السكانية نتيجة لعدة عوامل منها: المعاناة الطويلة للسكان، نشوة الاستقلال، شغور المساكن والبنايات المختلفة التي تركها الأوربيون، أما من الناحية العمرانية تتميز هذه المرحلة باحتلال البنايات الشاغرة أو بأحياء الصفيح إضافة إلى تملك الأرض والبناء من أجل السكن، وهو ما يعني بداية ظهور العمران الحضري غير المخطط وخاصة في الضواحي (**بومخلوف، 2001، ص 132**). أما ابتداء من سنة 1989 فقد عرف النمو الحضري تخلخلا سكانيا كبيرا ريفيا وحضريا نتيجة الهجرة من مناطق نحو مناطق أخرى بل حتى داخل مجال المدينة، حيث أفرغت بعض القرى من سكانها،

خاصة المناطق الريفية التي تعرضت لمشاكل أمنية.إن النمو الحضري للمدن الجزائرية، يتناسب مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي السائد فيها، ويمكن تحديد مراحله كما يلي:

✓ النمو الحضري للمركز: ويصادف الفترة الأولى من الاستقلال إلى أواسط السبعينيات، حيث عرفت المدن شغورا عقاريا وبشريا بعد رحيل الأوروبيين.

✓ النمو الحضري للضواحي: والذي يصادف فترة السبعينيات والثمانينيات، فبعد تشبع مراكز المدن انتقل النمو إلى الضواحي في شكل نويات حضرية تحيط بالمدينة، وفي شكل مراكز حضرية صغيرة وتوجد بها مرافق خدماتية.

✓ النمو الحضري للأطراف: نتيجة لتشبع الضواحي ظهر النمو في المزارع الخاصة وتحولها التدريجي إلى مراكز حضرية صغيرة ملتحمة مع مدخل الضواحي، خاصة عندما اشتدت أزمة السكن نتيجة للتراكم السكاني الحضري الذي عرفته المدن في السنوات الأولى من الاستقلال و بداية التصنيع (**بومخلوف، 2001، ص ص: 136-138**).

3-عوامل النمو الحضري في المدن الجزائرية:

يخضع التباين في حجم سكان الحضر إلى عدة عوامل، منها ما هو تاريخي، ومنها ما هو أمني، ومنها ما هو مرتبط بالتغير الاقتصادي، ومنها ما هو مرتبط بالمستوى الصحي، وسنحاول الحديث عن عاملين أساسيين للنمو الحضري في الجزائر (الزيادة الطبيعية، الهجرة الريفية)، مع إبراز دور كل عامل وهما:

1.3- الزيادة الطبيعية للسكان:تعتبر الزيادة الطبيعية للسكان من بين العوامل الأساسية في زيادة معدل النمو الحضري لأي بلد، خاصة إذا علمنا أن الزيادة الطبيعية لسكان المدن تؤدي مباشرة إلى ارتفاع معدل النمو الحضري فيها، وأن الزيادة الطبيعية للأرياف تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى ارتفاع معدل النمو الحضري، باعتبار أن تلك الزيادة في المناطق الريفية ستلتحق بالمناطق الحضرية بسبب النزوح الريفي نحوها، لتوفر شروط مواتية لذلك وهو ما حدث ويحدث في الجزائر. وتختلف الزيادة الطبيعية للسكان حسب السنوات والظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية للسكان والمناطق، فقد شهدت تحسنا مستمرا منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالي بفعل عدة عوامل ساهمت في هذا التحسن خاصة من الناحية الصحية والخدماتية.ففي فترة الاحتلال الفرنسي عرف معدل النمو الطبيعي للسكان انخفاضا كبيرا، بسبب كثرة الوفيات نتيجة المقاومات الشعبية، من مصادرة الأراضي الذي أدى إلى انخفاض وتدني مستوى المعيشي للسكان وتجهيل الأهالي الذي أدى إلى انتشار الأمراض الخطيرة والمعدية، كل هذا جعل من معدلات النمو الطبيعي للسكان السنوية تنخفض حيث سجلت نسبة 1.38% فيما بين (1856-1886)، و1.41% خلال الفترة (1886-1926)، و2.21% خلال الفترة (1926-1948)، أما في الفترة الواقعة بين (1941-1945) فقد عرفت الزيادة الطبيعية للسكان انخفاضا كبيرا حيث قدرت بـ 0.02% وهذا لأنها صادفت الحرب العالمية الثانية (**بن أشنهو، 1979، ص 41**). أما في فترة ما بعد الاستقلال فقد شهدت المراكز الحضرية زيادة سكانية طبيعية كبيرة، وهذه الزيادة الطبيعية للسكان تعتبر عامل من عوامل النمو الحضري في المدن الجزائرية.

2.3- الهجرة الريفية:شهدت المدن الكبرى زيادة كبيرة في سكانها وتضخما وتزايدا كبيرا في نموها الحضري، وذلك نتيجة الزيادة الطبيعة للسكان كما ذكرنا سابقا والهجرة الداخلية والتي تعتبر من العوامل الرئيسية المؤثرة في حجم وحركة السكان، والتي تتجسد في الهجرة الريفية مثلها مثل كل بلدان العالم الثالث والتي تشهد أجزاء منها

تيارات عارمة من الهجرة الريفية وتفريغ دائم للريف من سكانه لصالح المراكز الحضرية. والمتتبع لحركة الهجرة في المجتمع الجزائري من الناحية التاريخية يميز مرحلتين: الهجرة أثناء الاحتلال الفرنسي والهجرة بعد الاستقلال.

✓ **الهجرة أثناء الاحتلال الفرنسي:** عمل الاستعمار الفرنسي منذ غزوه الجزائر سنة 1830 على تشتيت صفوف الشعب الجزائري وزعزعة استقراره بسلب الأراضي الزراعية من أصحابها وتسليمها للمعمرين، فاعتمد في ذلك على نزع الملكية الزراعية من أصحابها وتفقير سكان الأرياف من جهة أخرى، ومن أجل ذلك أصدرت مجموعة من القوانين والقرارات، إضافة إلى عملية التجهيل التي مست المناطق الريفية، حيث كاد المجتمع بعد 132 سنة من الاحتلال أن يصبح كله أميا، حيث حرم الأطفال من الدراسة رغم بلوغهم سن الالتحاق بالمدارس، وتفشي ظاهرة البطالة خاصة في الأرياف حيث سجل مليون ريفي عاطل عن العمل سنة 1984 (**السويدي، 1984، ص 77**).

✓ **الهجرة بعد الاستقلال:** ورثت الجزائر بعد الاستقلال أوضاعا مزرية خاصة في المناطق الريفية، وأمام وجود مساكن شاغرة في المناطق الحضرية التي تركها المعمرون التحق سكان المناطق الريفية بها قصد الاستقرار فيها، فالمعطيات الإحصائية للإحصاء العام للسكان سنة 1966 تبين أن 600 ألف نسمة تمثل زيادة في حجم الهجرة الداخلية خلال أربع سنوات، أي بمعدل 150 ألف نسمة سنويا (**السويدي، 1984، ص 78**) ، كل هذه الزيادة ناتجة عن هجرة سكان الأرياف نحو المدن.أما المرحلة الممتدة ما بين 1966 و1973 فقد قدر عدد المهاجرين الذين نزحوا إلى المدن بأكثر من مليون وخمسمائة ألف نسمة أي بمعدل 150.000 نسمة سنويا، في حين قدر حجمهم من 1973 إلى 1977 بـ 520.000 نسمة بمعدل 130.000 نسمة سنويا، وبذلك يكون عدد المهاجرين خلال الفترة الممتدة ما بين 1966 و 1977 أكثر من مليون وستة مائة ألف نسمة (**بن أشنهو، 1979، ص 89**).في حين نجد خلال الفترة ما بين 1977 و 1987 انخفاض معدلات الهجرة الريفية نحو المدن إذ لا تمثل إلا 01% من معدل النمو الحضري للمدن المقدر بـ 4%، ووصل عدد المهاجرين ما بين 1966 و1987 إلى ما يزيد عن مليون وستمائة وستون ألف نسمة(1.660.000)، ومنه يصبح عدد المهاجرين خلال الفترة ما بين 1977 و1987 أكثر من 60.000 نسمة فقط، ويمكن تفسير هذا التراجع إلى التحسين النسبي في ظروف الحياة الريفية، مع صعوبة العيش في المدن بسبب الأزمة الحادة التي شهدتها في مجال السكن والبطالة وقلة مرافق الاستقبال، أما مرحلة ما بعد 1987 فإن انفجار الأزمة السياسية واجتماعية تتجلى في تدهور الوضع الأمني بشكل خطير، خاصة في المناطق الريفية أين أجبر أغلب سكانها على الهجرة إلى المدن فرارا من الأعمال الإرهابية التي قامت بها جماعات تبنت العمل المسلح.

4- خصائص النمو الحضري بالجزائر:

تعتبر الجزائر من بين الدول العربية الأكثر تحضرا بالمعنى الديمغرافي، حيث بلغت نسبة التحضر بها 54.6% سنة 1995 مقارنة بمعدل التحضر في تونس ودول شرق آسيا التي بلغت نسبة التحضر فيها 36%، وبلغت نسبة التحضر سنة 1998 إلى 58.30% وتحتوي على 579 تجمعا حضريا (**يعلى، 2013، ص 108**)، إلا أن هذه الحقيقة بالنسبة للمجتمع الجزائري من الناحية السوسيولوجية لا يزال يعتبر مجتمعا ريفيا، أو نصف متحضر، أو حديث التحضر، وذلك لأن تقريبا نصف السكان لا يزالوا يقيمون في المناطق الريفية، وأن النصف

الآخر من السكان المقيمين في المدن معظمهم من أصول اجتماعية ريفية وتحضرهم حديث لا يتعدى عمر الجيل الواحد في أعظم الحالات (**بومخلوف، 2001، ص 121**)، وهو ما يعطي لعملية النمو الحضري خصوصيات معينة تميزها عن باقي الدول النامية التي اتفقت معها في سماتها العامة، وتمثلت أساسا في الخصوصيات التالية:

1.4–التركيز الحضري:وقد عرف مُحَمَّد عاطف غيث التركيز الحضري أو المركزية الحضرية بأنها: عملية إيكولوجية تتجمع بمقتضاها الخدمات في منطقة محددة وهي عادة ما تكون مركزا لوسائل الاتصال والنقل، ويرجع استخدام هذا المصطلح إلى اتجاه الأعمال والمصانع والبنوك ومراكز الترفيه والصحة والتعليم للتجمع في قطاع مركزي من منطقة حضرية (**غيث، 2006، ص 143**). وهو ما حدث بالفعل في الجزائر حيث نجد عدد كبير من السكان متمركزين في أربعة مدن هي الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة وعنابة، وهذه المدن التي يمثل عدد سكانها سنة 1990 بـ 12% بالنسبة للسكان عامة، و24% بالنسبة لسكان الحضر، أما سنة 1995 فقد سجلت معدلات نمو كبيرة في المدن الكبرى حيث قدر في الجزائر العاصمة بـ97% وفي المجمع الحضري القسنطيني 79% والمجمع العنابي 81%، ووصل عدد سكان الجزائر العاصمة ثلاثة ملايين وسبعمائة ألف نسمة، وقدر في نفس السنة نسبة سكان الحضر الذين يسكنون العاصمة بـ 12% وأما المدن الثلاثة الأخرى فلا تستحوذ إلا على 14% أي أن ربع سكان الحضر يتمركزون في أربعة مدن وعليه سجلت أعلى قيم الكثافة السكانية في المدن الكبرى، فمثلا الجزائر العاصمة قدرت بها الكثافة السكانية بـ 5383 نسمة/كلم^2(**يعلى، 2013، ص 108**)، وهي نسبة كبيرة جدا إذا ما قورنت بالمعيار العالمي للاكتظاظ والمقدر بـ 27 سكن في الكيلومتر المربع الواحد.

2.4– عدم التوازن في توزيع السكان والتجمعات الحضرية عبر التراب الوطني:إن نسبة 91% من سكان الجزائر يقطنون المناطق الشمالية على مساحة لا تمثل سوى 12% من المساحة الإجمالية للتراب الوطني، في حين 9% من السكان يسكنون المناطق الجنوبية التي تتربع على مساحة تمثل 88% من إجمالي المساحة الوطنية وذلك سنة 1995، أما سنة 2006 فيعيش 68% من السكان في المناطق الساحل والتل على مساحة تعادل 4% من مساحة الإقليم أو 10% من السكان في 87% من الإقليم.أما بالنسبة للتجمعات السكانية فهي أيضا غير موزعة بطريقة متوازنة حيث نجد 80% من هذه التجمعات المقدرة بـ 5647 مرتكزة في الجزء الشمالي للبلاد (**بن ميسي، 1995، ص 96**).

3.4–ترييف المدن: الترييف هو ظاهرة اجتماعية مرتبطة بانتقال الجماعات المهاجرة إلى المدينة من خلال القيام بممارسات غير حضارية بعادات وتقاليد اجتماعية وقيم ثقافية ريفية. ولكون النمو الحضري في الجزائر مرتبط أساسا بالهجرة الريفية الناجمة عن الحرمان وتخلف التنمية في المناطق الريفية، حيث أدت الهجرة الريفية إلى بروز فئات اجتماعية جديدة عملت على فرض نسقها القيمي كمرجعية اجتماعية، وهو ما أصبح يطلق عليه ترييف المدينة، وبذلك أصبح من خصائص المدن الجزائرية أنها عرفت نموا حضريا على حساب عملية التحضر والتي هي في الصميم عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن ثم أصبحت مدن الجزائر أمام ظاهرة التكدس السكاني وليس أمام عملية التحضر، والتي تعتبر عملية ترييف في الأساس، خصوصا إذا علمنا أن هذه العملية ترتبط إلى حد كبير بالأصل الريفي للسكان، إلى جانب سكان الحضر الذين هم في الأساس لا يتمتعون بتقاليد حضرية عريقة

(**السويدي، 1984، ص 84**)، فعندما يفوق عدد الريفيين في المدينة عدد المتحضرين، فإن درجة التريف تكون أعلى من درجة التحضر وهو ما حدث بالفعل في المدن الجزائرية.

4.4– إعادة صياغة الهويات الحضرية: أي أن المدن الجزائرية فقدت هويتها والصورة التي تزينت بها عبر الزمن، حيث تميزت بتراث تاريخي وثقافي وعادات وتقاليد ورموز ولهجة خاصة بها، أحيانا لا تشاركها أي مدينة أخرى فيها، كمدينة عين الفوارة التي تطلق على سطيف، واختلاف اللهجة من مدينة إلى أخرى، ويعود سبب ضياع هذه الهوية النزوح الريفي الكثيف للسكان، أين أصبحت المدن الجزائرية معرضة للتريف في الدرجة الأولى ومعرضة أيضا إلى فقدان الهوية لأن النازحين الجدد يجلبون معهم إلى المدينة هويات مختلفة وأحيانا متباينة، مما يجعل هوية المدينة تختفي تدريجيا وتستبدل بهوية جديدة مكونة من فسيفساء الهويات الدخيلة مع الهوية الأصلية للمدينة (**يعلى، 2013، ص 109**).

5.4–اتجاه النمو الحضري نحوى المدن الداخلية والجنوبية: نتيجة العمليات الإرهابية خلال العشرية السوداء، مما دفع السكان بالهروب من المناطق الريفية المعزولة ومن المدن الساحلية نحوى المدن الداخلية والجنوبية.

5–مشكلات النمو الحضري في المدن الجزائرية:

فرض التحضر والنمو الحضري عدد من المشكلات التي أخذت تهدد سلامة الإنسان، وبالتالي تختلف مشكلات المدينة في علاقتها بالتحضر من مجتمع إلى آخر، ومن مدينة إلى أخرى (**رشوان، 2005، ص 22**). ومما يؤكد ذلك أن هناك عددا من الدراسات أوضحت أن المدن النامية تعاني الكثير من المشاكل الاجتماعية والعمرانية نتيجة لظاهرة التحضر المبكر التي تتمثل في نزوح أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدن واستقرارهم فيها قبل أن تصل إلى مرحلة من النمو الاقتصادي والتقدم الصناعي الذي يمكنها من استيعاب هذه الأعداد الضخمة، وهذا شهدت المدن الجزائرية في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أثار بدوره العديد من المشكلات المتعلقة بها، والناشئة أساسا عن سوء التخطيط الحضري، وعدم قدرة المدينة على توفير التسهيلات الضرورية والخدمات الأساسية واستيعاب سكانها بالفاعلية المطلوبة. ونتيجة لانتشار ظاهرة النمو الحضري غير المنظم أجريت في عام 1985 دراسات على سكان المدن بهدف التعرف على المشكلات التي يعاني منها المجتمع الحضري، وقد توصلت هذه الدراسات إلى أن أكثر هذه المشكلات حدة هي البطالة والإسكان والمرور والمواصلات، والتفكك الأسري والتعليم، والجريمة (**هلال، 2018، ص 93**).ويمكن تلخيص هذه المشكلات فيما يلي:

1.5–مشكلة الأحياء القصديرية: يعود تاريخ ظهور هذه الأحياء القصديرية في الجزائر إلى المرحلة الاستعمارية، أما بعد الاستقلال فإن اتجاه سياسة التصنيع نحو إقامة مصانع كبيرة في المدن الكبرى جعلها تستقطب اليد العاملة المتمركزة في الريف والتي كانت تعيش في حالة من الركود والتخلف الاقتصادي والاجتماعي مقارنة بنظيرتها في المدن، أما في العشرية السوداء، فإن الأزمة الأمنية التي هزت الجزائر بشدة خاصة المناطق الريفية المعزولة دفعت الآلاف من العائلات الريفية والجبلية إلى الهجرة نحو المدن بحثا عن الأمن والاستقرار، ولما كانت المدن الجزائرية خاصة الكبيرة منها تعاني من التضخم الحضري، وأمام غياب سياسة واضحة للسكن والسكان، لم يكن من السهل لهذه العائلات الفقيرة والمحرومة أن تجد مسكنا بسرعة، خاصة أن أغلب هذه العائلات هي فقيرة لم تستطيع الالتحاق بالمدينة قبل ذلك، وهو ما دفع بها إلى الاستقرار في بيوت قصديرية على أطراف

المدن، تفتقد إلى أدنى شروط الحياة. ومن الناحية المادية فتعاني هذه الحياء من تشوه مبانيها وقدمها ونقص التهوية، وقلة الحدائق والأماكن الخضراء، إضافة إلى ضيق الشوارع وانعدام المواصلات، وغالبا ما تبنى هذه الأحياء على أطراف المدن، من قصدير وفضلات الخشب والمواد المعدنية والكرتون. إلى جانب خلوها من المرافق الحيوية الاجتماعية والاقتصادية مما يزيد من مشكل الأمية في أوساط السكان وانعدام الوعي بينهم (**يعلى، 2013، ص 111**).

2.5– مشكلة التوسع العشوائي للمدن: ما يميز المدن الجزائرية هي الفوضى العمرانية والتوسع العشوائي، والناتجة عن البناءات الذاتية التلقائية الناشئة فوق أراضي الخواص عن طريق التجزئة الحرة للأرض من أجل البناء والسكن، وتتميز مساكن هذه الأحياء بتصاميم هندسية حديثة في أغلبها وباستخدام الإسمنت والخرسانة المسلحة وغيرها، وبعد النمو والتوسع الذي تعرفه هذه المناطق تصبح تشكل أحياء ومناطق عمرانية حضرية حقيقية غير مخططة (**بومخلوف، 1999، ص 111**). وبصفة عامة تتميز هذه الأحياء بالخصائص التالية:

- ✓ عمران حضري يفتقر إلى مركز موحد أي أنه متعدد المراكز خاصة في حالة التجمعات الكبرى.
- ✓ عدم التمييز بين الشوارع الرئيسية والفرعية والأزقة مع أن ذلك يعد من بديهيات التخطيط الحضري.
- ✓ تداخل بين المجالات السكنية ومجالات الأنشطة الصناعية وغيرها.
- ✓ بناء فوضوي يفتقد إلى أدنى شروط التنظيم والتخطيط.
- ✓ انتشار واسع للظواهر الحضرية السلبية كالجريمة والانحراف والسرقة وتعاطي المخدرات.

3.5– مشكلة الإسكان: لقد كان سوء الأحوال السكنية واختلال ميزان العرض والطلب على الإسكان من المشاكل التي ميزت المدن على مر العصور، وتتفاقم مشكلات الإسكان بظهور المدن الحديثة لتصبح ظاهرة عالمية تواجه أكثر الدول تقدما مع أكثر بلدان العالم الثالث تخلفا، لذلك ليس بمستغرب أن ينظر الكثير من الباحثين والمهتمين بمشاكل المجتمع إلى مشكلة الإسكان على أنها مشكلة حضرية. ويكشف التحليل المتعمق لمشكلة الإسكان عن حقيقة كونها مشكلة حضرية أي متعلقة بحياة المدينة، كما يكشف أيضا عن أن حدة المشكلة تتفاوت بتفاوت ما بلغته كل مدينة من حجم معين أو كثافة سكانية محددة. كما يوضح تشخيص المشكلة أن سببها الأساسي يكمن في ازدحام السكان الذي أصبح سمة بارزة لمدينة العصر الحديث.

وتأسيسا لما سبق تتجسد المشكلة في زيادة معدلات التزاحم على الأرض وارتفاع المباني وتضاعف المساكن وارتفاع الإيجارات وغير ذلك من المظاهر الحضرية المرتبطة بعاملين أساسيين هما ارتفاع قيمة الأرض الحضرية من ناحية وعدم كفاية تسهيلات النقل وإمكانياته من ناحية أخرى (**السيد، 2011، ص 202**). إن مشكلة الإسكان هي أهم مشاكل حياة المدن، وهي مشكلة أساسية تؤثر مباشرة في الأسرة وعن طريقها في العلاقات الاجتماعية، فإذا نظرنا إليها من الناحية الاجتماعية فإنه يمكن فهم عدة مشكلات يعاني منها سكان المدن الجزائرية والتي لا تختلف كثيرا عن تلك المشكلات التي تعاني منها مدن البلدان الأخرى، والمتمثلة في الخمول وهبوط الحيوية، والارتباط بين ارتفاع نسبة الوفيات خاصة وفيات الأطفال وكثافة المسكن ومعدلات التزاحم السكاني، ونفس العوامل تؤدي إلى انتشار أمراض الجهاز التنفسي والأمراض التناسلية. وبالمثل ترتبط مشكلة الجريمة وانحراف

الأحداث بالظروف غير الملائمة للإسكان ومعدلات التزاحم السكاني التي تعاني منه معظم العائلات وهو ما تؤكده عدة دراسات حول ذلك (**السيد، 2011، ص 205**).

4.5– مشكلة المرور والمواصلات: تعتبر مشكلة المرور والمواصلات من أهم المشكلات التي تصاحب التحول الحضري السريع نظرا للارتفاع المفاجئ في عدد السكان نتيجة للزيادة الطبيعية والهجرة من الريف إلى المدينة، فقد خلق النمو الحضري السريع العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وأبرز هذه المشكلات مشكلة المرور والمواصلات كالازدحام والاستخدام المكثف لوسائل النقل، حيث أدى ارتفاع عدد السيارات إلى الازدحام وزيادة الضغط على الطرق، ومن ثم كان لذلك أثره في ارتفاع حوادث القتل والإصابات المتنوعة (**هلال، 2018، ص 117**)، وهي المشكلة التي تعاني منها المدن الجزائرية على غرار مدن البلدان الأخرى. وسنحاول الإشارة إلى عدد من مظاهر مشكلة المرور والمواصلات الحضرية والمتمثلة في: اختناق المرور إذ تعد من أهم مشاكل المدينة في العصر الحديث، ذلك أن أنماط الشوارع قد شيدت منذ فترة، ولم تعد تتناسب مع حركة مرور السيارات في عصرنا الحالي. ولعل من أهم العوامل التي تسهم في اختناق المرور تركز الأنشطة الحضرية والأعمال في منطقة وسط المدينة، أما المظهر الثاني فيتمثل في مشكلة الانتظار والتي لا تقل أهميتها عن المشاكل الأخرى، فهي تمثل إفسادا للبيئة الحضرية. والحقيقة أصبحت مشكلة الانتظار من المشكلات الحضرية البارزة، حيث نشطت عوامل النمو الحضري كالتركيز السكاني وتركيز النشاطات الحضرية وزيادة الإقبال على امتلاك السيارات لتزيد من المشكلة تفاقما في كثير من مدن العالم. وتعتبر مشكلة أماكن انتظار السيارات ووسائل النقل الأخرى من أهم المشاكل التي يعاني منها الشارع الحضري في المدينة الجزائرية، والتي ترجع إلى سببين رئيسيين: السبب الأول ارتفاع قيمة الأرض وعدم توفرها في مركز المدينة، والسبب الثاني هو انتظار سائقي السيارات ووسائل النقل في المكان الذي يقصدونه مباشرة، كما نجد أن حافلات النقل الحضري تعمل بطريقة عشوائية من حيث وقت انطلاقها أو مواقف انتظارها. وتسهم مشكلة الانتظار بالقدر الكبير في مشاكل الاختناق المروري نظرا لما يرتبط بها من تعويق لانسياب وسيولة حركة المرور، ومن هنا تتحول المشكلة إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب على الأرض الحضرية واستخدامها في مجال الحركة والمرور في المدينة حيث يفوق الطلب على المساحة المكانية المعدة للانتظار على حجم ما هو معروض منها مما يؤدي إلى زيادة الازدحام (**هلال، 2018، ص 322**).

5.5– الهامشية الحضرية: من المؤشرات الهامشية الحضرية البطالة والعمل الموازي والبناء العشوائي وغيرها من الأنشطة التي تتم خارج الأُطر الرسمية، فعندما تعجز المدينة في استيعاب سكانها في أنشطتها ومؤسساتها الرسمية وإدماجهم بكل فعالية، فإنهم يلجؤون إلى النظم الاجتماعية الأولية والأطر غير الرسمية التي تحقق لهم الاندماج وتوفر لهم الحماية الاجتماعية الضرورية، بمعنى أن الهامشية الحضرية تنتج عن عدم قدرة الوصول إلى إشباع الاحتياجات الحيوية بالوسائل الشرعية من سكن وعمل وخدمات حضرية، كما تنتج من التفاوت الكبير والتباين الشديد بين مختلف الفئات الاجتماعية لسكان المدينة، الذي يخلق نوعا من التمايز الاجتماعي خاصة في السكن والخدمات الأمر الذي ينمي الشعور بالإحباط الذي تنعكس آثاره سلبا على الوئام والانسجام وحتى على النواحي الأمنية الحضرية (**هلال، 2018، ص 123**).

6.5- التفكك الأسري: لم يشهد أي مجتمع في التاريخ الإنساني مثل هذه الأنواع العديدة من الأسر التي يشهدها مجتمعنا الآن، فالأسرة تختلف باختلاف مناطق وجودها في الدولة وباختلاف المجتمعات المحلية في المدينة نفسها، كما تختلف باختلاف انتمائها للطبقات الاقتصادية والاجتماعية، كما تختلف باختلاف طبيعتها والأدوار التي يقوم بها أفرادها وكذلك باختلاف السلطة داخل الأسرة نفسها **(هلال، 2018، ص 136)**. ويذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن تقلص وظائف الأسرة في المجتمع المعاصر يمثل خطورة على مكانتها وعلى مستقبلها، ويمكن أن يؤدي إلى نوع من التفكك الأسري. ويمكن القول بأن خروج المرأة للعمل وما صاحبه من مشكلات ارتبط بالتحضر، فلقد كان لخروج المرأة للعمل تأثيره الكبير على بناء الأسرة الحضرية من حيث الحجم سواء كانت مخيرة أو اضطرتها الظروف لذلك حيث يفضل الزوجات والأمهات العاملات خارج المنزل إنجاب عدد أقل من الأطفال، وقد أظهرت الدراسات أن حجم الأسرة له تأثير على ارتفاع معدلات الطلاق. وتشير العديد من الدراسات إلى أنه أحيانا يبدي أبناء الأمهات العاملات انحرافات سلوكية نظرا لضعف الرقابة ونقص الرعاية، إضافة إلى ارتفاع معدلات الطلاق نتيجة العنف والخشونة في العلاقات الزوجية، يضاف إلى ذلك أن شرب الخمر والضغوط الاقتصادية مسؤولة بدرجة كبيرة عن ارتفاع معدلات الطلاق في الأسرة الحضرية. وهذا ما يؤدي إلى آثار سلبية على حياة الأطفال، منها حرمانهم من التنشئة الطبيعية ورعاية الوالدين، وكثيرا من هؤلاء الأطفال تتكون عندهم عقد نفسية يعانون منها في حياتهم المستقبلية، كما أن الطلاق في الأسر الفقيرة قد يؤدي إلى تشرد الأطفال واندفاعهم إلى حياة الإجرام **(بدوي، 1981، 282)**. فهناك نسبة كبيرة من جناح الأحداث تعود إلى التصدع الأسري.

6- التحديات المستقبلية للمدينة الجزائرية:

يمكن تحديد التحديات التي يجب على المدينة الجزائرية مواجهتها في المستقبل في أربعة تحديات وتتمثل في: النمو العشوائي للمدن الصغيرة والمتوسطة والضواحي والأطراف، والتحدي الثاني يتمثل في مدى القدرة في التحكم في توجيه وتوظيف الاستثمارات، أما التحدي الثالث فيتمثل في النزوح الريفي المستمر في ضوء تأخر التنمية الريفية، في حين التحدي الرابع يتمثل في عجز النظام الحضري بعناصره المختلفة عن استيعاب سكان المدن **(بومخلوف، 2005، ص 29)**.وانطلاقا من التحديات الأربعة، يمكن صياغة الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها لمواجهة هذه التحديات كما يلي **(يعلى، 2013، ص 128)**:

1.6- أولوية التنمية الريفية: ويكون هذا بإقامة توطن صناعي ريفي دون حدوث اختناقات حضرية، يسمح بالاستفادة من مميزات العمالة الريفية واستفادة السكان الريفيين من المداخيل الاقتصادية التي توفرها هذه المنشآت.

2.6-التخطيط الحضري المتكامل: ويقوم على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في إقامة البحوث الحضرية متعددة التخصصات، التنسيق بين جميع أعمال التخطيط الحضري، المشاركة الفعالة للمواطنين في المخططات الحضرية.

3.6- الاهتمام بالتجمعات الثانوية: وعدم تركها تنمو بطريقة عشوائية بتوجيه نموها أو تعيين مناطق النمو وتخطيطها وتحديد قواعد التعمير فيها وفرض احترامها.

4.6–الاعتناء بالمجال الحضري والخدمة العمومية: من خلال ما يوفره المجتمع الحضري من خدمات لسكانه، والمتمثلة في الخدمات الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، الصحية، الأمنية والترفيهية والموجهة للجميع.

7– الخاتمة:

لقد خلصنا من هذا البحث أن ظاهرة النمو الحضري في الجزائر هي ظاهرة ليست جديدة، غير أن خصائصها مختلفة من زمن لآخر، ويتجلى ذلك من خلال خلايا المدن التي تطور البعض منها واندثر البعض الآخر عبر تاريخ مملوء بالاضطرابات، غير أنها تبقى مرحلة الاحتلال الفرنسي ومرحلة ما بعد الاستقلال هي أهم مراحل النمو الحضري في الجزائر، حيث تضاعف عدد المدن. وقد ساهمت في هذه الزيادة عدة عوامل منها الزيادة الطبيعية للسكان، سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، إضافة إلى الوضع الأمني خلال التسعينيات. هذه العوامل مجتمعة جعلت من النمو الحضري في الجزائر عبارة عن نمو حضري كمي على حساب النمو الحضري النوعي وأصبحت المدن عبارة عن قرى كبيرة، أمام عجز النظام الحضري عن استيعاب الأعداد الهائلة من موجات النزوح الريفي التي لم تخضع لأي ضوابط أو تنظيم، جعل المدن الجزائرية تعيش عدة مشكلات تتمثل في مشكلة الإسكان نتيجة النمو السريع لهذه المدن، إضافة إلى مشكلة المرور والمواصلات والتي تعتبر من أهم المشكلات التي صاحبت التحول الحضري السريع، وعلى الرغم من أن طرق المواصلات تعتبر شرايين الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل المدن إلا أن كثيرا من هذه الطرق والشوارع في المدن الجزائرية تتسم بالضيق ولم تكن مهيأة لتحمل ضغط المواصلات الحديثة، ومشكلة التفكك الأسري وارتفاع معدلات الطلاق في الأسرة الحضرية وما يتنج عن ذلك، حيث تشير الدراسات المختلفة أن نسبة كبيرة من جنوح الأحداث يعود إلى التصدع الأسري، كل هذه المشكلات أصبحت مصدرا للإزعاج داخل المدينة. وعلى هذا الأساس يبقى على المسؤولين عن المدن الجزائرية معرفة التحديات والمتعلقة بالنمو العشوائي للأحياء وانتشار الانحراف والجريمة.

– قائمة المراجع:

1– السيد عبد العاطي السيد. (2011). علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

2– بشيرتيجاني. (2000). التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

3– حسين بن ميسي. (1995). النظرة المستقبلية لأزمة السكان في الجزائر، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، سلسلة 115.

4–حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2005). مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

5–سهاموناسي. (2016).النمو الحضري ومشكلة المناطق المتخلفة بالمجال الحضري، (رسالة دكتوراه منشورة)، جامعة باتنة 1، الجزائر.

6–عبد اللطيف بن أشنهو. (1979). الهجرة الريفية في الجزائر (ترجمة عبد الحميد أتاس)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

7– عبد اللطيف بن أشنهو. (1979). تكوين التخلف في الجزائر، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

8- عمر عباس. (2017). التحضر ومشكلة السكن في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، مجلد 7، العدد 28.

9- مُحَمَّد بدوي. (1981). مبادئ علم الاجتماع، القاهرة: دار المعارف.

10- مُحَمَّد بومخلوف. (1999). التحضر وواقع المدن العربية، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، دمشق: الأهلي للطباعة والنشر والتوزيع.

11- مُحَمَّد بومخلوف. (2001). التحضر (ط 1)، الجزائر: دار الأمة للطباعة والتوزيع.

12- مُحَمَّد بومخلوف. (2005). المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري، العدد7.

13- مُحَمَّد عاطف غيث. (2006). قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

14-فروق يعلى. (2013). التحضر والاندماج الاجتماعي للأسر النازحة،(رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الجزائر 2، الجزائر.

15- مُحَمَّد السويدي. (1984). مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

16-ناجي مُحَمَّد هلال. (2018). مشكلات النمو الحضري في المدينة، مصر: دار النهضة العربية.